



استشراف مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في منطقة تبوك*

محمد أكرم حمدان

أستاذ التربية الخاصة، قسم التربية الخاصة، كلية التربية والآداب، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

الملخص

سعت الدراسة الحالية إلى استشراف مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في منطقة تبوك، وتحديد التحديات والمقترحات اللازمة لتحسين مستقبل هذا النوع من التعليم، وشارك في الدراسة (10) من العاملين في إدارة التعليم العام وإدارة التعليم الخاصة في منطقة تبوك في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق غرض الدراسة؛ طور الباحث أداة تشتمل أسئلة ذات إجابات مفتوحة، وتوصلت النتائج إلى أن تحليلات استجابات المشاركين ركزت على عدد من الموضوعات الرئيسية، وهي وجود الخطط المستقبلية والمتمثلة بإعادة هيكلة نظام التعليم العام والتربية الخاصة في نظام واحد يخدم جميع الطلبة، كذلك إعداد المعلمين، وتمكين المدارس، وتحديد الفئات المخدومة، والمناهج، والتقييم والتشخيص، وأهم تحديات التعليم الشامل ومستقبله، والمقترحات والمتطلبات اللازمة لنجاح هذا النوع من التعليم، وتوصي الدراسة بضرورة سن القوانين والتشريعات الخاصة بتنفيذ نظام التعليم الشامل في المملكة العربية السعودية ومنطقة تبوك.

الكلمات المفتاحية: استشراف، التعليم الشامل، الطلبة ذوي الإعاقة.

* يتقدم الباحث بالشكر والعرفان لجامعة تبوك ممثلة بعمادة البحث العلمي لدعم وتمويل هذا البحث.



Foresight the Future of Inclusive Education for Students with Disabilities in the Tabuk Region

Mohammad Akram Hamdan

Professor of Special Education, Department of Special Education, College of Education and Arts, University of Tabuk, Kingdom of Saudi Arabia

ABSTRACT

The current study investigated to foresight the future of inclusive education for students with disabilities in the Tabuk region, and to identify the challenges and proposals necessary to improve the future of this type of education. (10) workers in the General Education Department and the Special Education Department in the Tabuk region in the Kingdom of Saudi Arabia participated in the study. To achieve the purpose of the study, the author developed a tool that includes open-ended questions. The results showed that analyzes of participants' responses focused on a number of main topics, namely the existence of future plans that involve restructuring the general and special education systems into one system that serves all students, as well as preparing teachers, empowering schools, identifying the groups served, curricula, evaluation and diagnosis, and the most important challenges of comprehensive education and its future, and the proposals and requirements necessary for the success of this type of education. The study recommends the necessity of enacting laws and legislation to activate the comprehensive education system in the Kingdom of Saudi Arabia and the Tabuk region.

Keywords: Foresight, inclusive, education, students with disabilities.

**المقدمة:**

حدثت خلال القرن الماضي تغييرات أساسية في مجال تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم، حيث تحول تعليمهم تدريجياً من بيئات معزولة إلى بيئات أكثر شمولاً (الموسى، 2014). وقد أصبح تعليمهم يركز على مبدأ المشاركة والتنوع لجميع الطلاب في بيئات مشتركة (Booth, 2011). وقد أكدت التوصيات التي خرج بها المؤتمر الدولي للتعليم عم 2009 على النهوض بالتعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، وكان أحد ركائز هذه التوصيات تحويل المدارس العامة، وتكييفها، بحيث تدعم جميع الأطفال والطلاب لتلبية توقعاتهم واحتياجاتهم الأكاديمية والاجتماعية، وهذا التحول يشتمل على إزالة جميع الحواجز في البيئات المتنوعة، وتنمية مهارات التواصل والتفاعل، وتكييف المناهج وبيئات التعلم، والتقييم على جميع المستويات (Forlin, 2013).

إن دراسات استشراف المستقبل تحاول البحث في بدائله للأجل الطويل، مستهدفة خلق الوعي حول تحديات المستقبل، بغية تحليلها من خلال مؤشرات كمية وكيفية متعارف عليها تسهل مسألة قياسها وتقويمها، الأمر الذي يمكن بالتالي من دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات، مما يساعد في بناء وصياغة مجموعة فرضيات، وتنبؤات، ومشاهد وبدائل لملامح المستقبل في الميدان، ووضع التصورات والحلول المقترحة من أجل التغيير نحو الأفضل، وتحاول تعديل الواقع ليتناسب مع تلك التصورات (الغامدي، 2018).

ويعد استشراف التعليم عموماً والتعليم الشامل على وجه الخصوص، أحد القضايا المهمة؛ وذلك من أجل فهم المستقبل ودراسة الواقع التعليمي باتباع أساليب علمية ممنهجة تمكن من رصد الواقع، وهو شرط أساسي لتطوير خطط وسياسات التعليم لضمان نظام تعليمي متقدم يمكنه مواجهة تحديات المستقبل، وبالتالي ضمان استمرار التنمية المستدامة للنظام التعليمي وخاصة لذوي الإعاقة (ابن دهيش، 2014).

مشكلة البحث:

إن الدراسات الموجهة نحو مستقبل التعليم الشامل نادرة جداً، وثمة حاجة ماسة إلى التنبؤ بمستقبل التعليم بصورة عامة ومن ضمنها التعليم الشامل لذوي الإعاقة- بصورة خاصة داخل المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية (الجابري، وبيومي، والمحيسن، 2019). وعموماً، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التعليم وإدارة التربية الخاصة في تقديم فرص تعليمية للطلبة ذوي الإعاقة تتسم بالجودة والشمولية في جميع عناصرها، ومن خلال تحليل الأدبيات السابقة، فإنه يلحظ بأن ثمة قصور في نوعية التعليم الشامل المقدم لهؤلاء الطلبة، وعدم وجود رؤية واضحة لصورة مستقبل هذا النوع من التعليم. ويرى الباحث أن ثمة تغيرات وتطورات ملحوظة ومتسارعة تشهدها المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي، وخاصة التطور في العديد من المشاريع ومن أهمها مشروع نيوم، ومع التغيرات الراهنة في سياسات التعليم، وتحديدًا تعليم الطلبة ذوي الإعاقة، وإعادة الهيكلة في برامجهم، وبرامج إعداد المعلمين التي تركز على العمل مع هؤلاء الطلبة في المدارس العامة، فإن ثمة حاجة ملحة لدراسة مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، وتحديدًا في منطقة تبوك، بطريقة علمية ومنهجية مدروسة؛ للحصول على معلومات قيمة عن مستقبل التعليم الشامل لهؤلاء الطلبة، من خلال تحديد السياسات والإجراءات الجديدة، والخطة الاستراتيجية لتنفيذ التعليم الشامل، وتحديد المتطلبات التي تسعها لتحقيقها، والتحديات والقيود التي تواجه مستقبل التعليم الشامل، وتحديد العوامل الخارجية والداخلية التي تهدد تنفيذ هذا النوع من التعليم، والتعرف على المقترحات اللازمة للتغلب على هذه التحديات، وتحديد دور الجهات المختصة المساندة، وكذلك الانجازات المتوقعة للارتقاء بجودة التعليم الشامل.

وبناء عليه؛ يتحدد سؤال البحث الرئيسي فيما يأتي:

ما مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في منطقة تبوك في المملكة العربية السعودية؟
ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها الوزارة لتفعيل نظام التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في منطقة تبوك؟

- ما المهددات التي تواجه تحقيق متطلبات التعليم الشامل في منطقة تبوك؟

- ما العوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في تفعيل نظام التعليم الشامل في منطقة تبوك؟

- ما الحلول والمقترحات من أجل التغلب على المهددات التي تواجه تحقيق متطلبات التعليم الشامل؟

**أهداف البحث:**

- فهم ودراسة مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في منطقة تبوك، من خلال تحليل العوامل والمتغيرات والعوامل التي تحتاج إلى معالجة؛ لتحقيق المستقبل المنشود للتعليم الشامل.
- الكشف عن المهددات التي تواجه تحقيق متطلبات التعليم الشامل في منطقة تبوك.
- التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر وتسهم في تفعيل التعليم الشامل في المنطقة.
- وضع الحلول والمقترحات اللازمة للتغلب على المهددات والعوامل التي تؤثر في تحقيق متطلبات التعليم الدامج في المنطقة.

أهمية البحث:**الأهمية النظرية:**

- يركز البحث على أحد القضايا الحديثة في الإعاقة، وهي قضية التعليم الشامل، والتي أصبح الاهتمام ينصب عليه بشكل مركز في الآونة الأخيرة، لما له من أهمية كبيرة لتعليم الطلاب ذوي الإعاقة، وأهمية لحياتهم وحياة أسرهم.
- يزود البحث إطاراً نظرياً يستفيد منه الباحثين والمهتمين حول التعليم الشامل، ودور المملكة العربية السعودية، والإنجازات التي حققتها وسعت إليها في تعزيز مفهوم هذا النوع من التعليم.

الأهمية التطبيقية:

- يزود معلومات تشكل صورة لمستقبل التعليم الشامل في منطقة تبوك، وتساعد في الوصول إلى البدائل والعوامل التي تحتاج إلى معالجتها لتحقيق المستقبل المنشود.
- يقدم نتائج وتوصيات يستفيد منها أصحاب القرار في التخطيط الجيد للتعليم الشامل مستقبلاً، من خلال تحديد العوامل التي تؤثر في تحقيق متطلبات هذا التعليم، وتحديد الحلول والمقترحات للتغلب على المعوقات والمهددات التي يمكن أن تواجهه.
- كما أن النتائج التي سيخرج بها هذا البحث، تساعد أصحاب القرار في التخطيط للمستقبل الأفضل للتعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة وتحديداً في منطقة تبوك.

مصطلحات البحث (المصطلحات الاجرائية):

استشراف: وهي التصورات والآراء التي يقدمها أفراد عينة البحث الحالي في أداة الدراسة حول مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في منطقة تبوك، من حيث السياسات والإجراءات الجديدة، والخطة الاستراتيجية، والعوامل الخارجية التي تؤثر على تنفيذ السياسات، والإنجازات المتحققة، وخطط التحسين والمقترحات.

التعليم الشامل: هو التعليم الذي يقدم للطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم العام، في الصفوف العادية أو الصفوف الملحقة والتي تركز على تعليم الطلاب ذوي الإعاقة بعض الوقت وبعض المهارات.

الطلبة ذوي الإعاقة: هم الطلبة الذين لديهم صعوبات تعلم، أو عجز عقلي ومعرفي، أو عجز جسمي، أو حسي سواء سمعي أم بصري، أو الذين يظهرون مشكلات أو اضطرابات سلوكية واجتماعية ونفسية تعرقل عملية تعلمهم، والمتحقين في مدارس التعليم العام في منطقة تبوك.

ادبيات الدراسة (الإطار النظري والدراسات السابقة):

إن التعليم الشامل يشكل هدفاً سياسياً عالمياً، كما هو مبين في الإعلانات المتفق عليها دولياً (Elina, Pihlaja & Tapio, 2021). ويعد هذا النوع من التعليم، أحد أبرز القضايا الحديثة التي تسعى العديد من المنظمات الدولية المهمة بتعليم الطلبة ذوي الإعاقة إلى الترويج لها في أنظمة تعليمية مختلفة حول العالم، فقد حثت العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة على ضرورة اعتماد هذا المفهوم كحجر زاوية في أي نظام تعليمي يسعى إلى أن يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم العالمي وحقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة، فعلى سبيل المثال، وعلى وجه التحديد، في عام 1994، أقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مؤتمرها الدولي في سالامانكا، في إسبانيا، تحت عنوان "المؤتمر الدولي لتعليم ذوي الإعاقة"، والذي نتج عنه بيان وإطار سالامانكا لعام 1994، ووقعت على هذا البيان 92 دولة و 25 منظمة دولية، حيث كان الهدف



الرئيسي من هذا البيان، هو تعزيز وتطوير أنظمة التعليم الشامل على الصعيد العالمي، وفهم مستقبل هذا النوع من التعليم (Ainscow et al., 2006; Magnússon, 2019).

بعد ذلك، ساهمت العديد من الجهود الناجحة في تعزيز التعليم الشامل، كان أحدها دعوة اليونسكو في عام 2000 لمفهوم التعليم للجميع واعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الأمم المتحدة، وكان الآخر هو اعتماد الأدلة الإجرائية لسن قوانين وتشريعات للتعليم الشامل في عام 2009 من قبل اليونسكو. وأخيراً، ركزت توصيات المنتدى العالمي للتعليم على عدة أهداف، كان أهمها الحق والمساواة في التعليم، والتعليم الشامل، والتعليم الجيد، والتعلم مدى الحياة (Madhesh, 2023).

ومحلياً، فقد انطلقت المملكة العربية السعودية جاهدة ومنذ توقيعها على بيان سلامانكا وإطار العمل بشأن تعليم ذوي الإعاقة، إلى تعزيز مفهوم وممارسات التعليم الشامل بالطريقة الصحيحة المتوافقة مع الفلسفات العالمية ذات الصلة (UNESCO, 1994). وقد بذلت المملكة العربية السعودية، جهودها لتطوير ومواكبة التقدم في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة، وقد احتلت المملكة مكانة رائدة في المنطقة العربية منذ تبني سياسة تعليمية تقوم في أساسها على أحدث الأساليب التربوية، والتي يأتي في مقدمتها أسلوب دمج الطلبة ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام (الموسى، 2014).

وانطلاقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي كانت أحد ركائزها الأساسية النهوض بتعليم ذوي الإعاقة، وتقديم أفضل الخدمات لهم، وتعزيز نوعية الخدمات، وزيادة البرامج المقدمة لهم، ومع التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية، وما أثبتته الممارسات المبنية على الأدلة التي تركز على دمج الطلبة ذوي الإعاقة في البيئات العامة، فقد تبنت المملكة ممثلة بوزارة التعليم، تطبيق مبدأ التعليم الشامل في نظامها التعليمي من خلال مشروع "تطوير"، إذ يعد التعليم الشامل جزءاً لا يتجزأ من رؤية المملكة، والذي يمثل نقلة نوعية في تطوير تعليم ذوي الإعاقة في المملكة، وتعد مبادرة مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز وبالتنسيق مع شركة تطوير للخدمات التعليمية بتبني مشروع التعليم الشامل من خلال مواكبتها لأحدث الممارسات العالمية في تعليم هؤلاء الطلبة في البيئات المدرسية العامة (الشهراني، 2023).

وقد وضعت المملكة أهدافاً شاملة وواضحة وتفصيلية للتعليم الشامل، والتي تهدف إلى مساعدة القائمين عليه بتزويدهم برؤية واضحة للتنفيذ، وتعد أحد هذه الأهداف هي تطوير السياسات المتعلقة بتحديد الطلبة ذوي الإعاقة وتقييمها، وتطوير الأدوات اللازمة لتحديدهم؛ من أجل تحديد أهليتهم للدمج الشامل، وتوفير فرص بديلة للتعليم لمن هم خارج النظام التعليمي، أو الذين لم يلتحقوا بالمدارس (شركة تطوير للخدمات التعليمية، 2009). وقد وضعت المملكة عدداً من الإجراءات المتبعة من أجل تنفيذ هذا النوع من التعليم، ومن هذه الإجراءات، إعداد المنهج، وإعداد المعلمين وتدريبهم، وإعداد وتنظيم بيئة المدرسة؛ من أجل ضمان الوصول الشامل للطلبة ذوي الإعاقة (وزارة التعليم، 2017).

عوماً، وعلى الرغم من المساعي التي تبذلها العديد من الدول ومن ضمنها المملكة العربية السعودية في تعزيز مفهوم التعليم الشامل، وعلى الرغم من توقيع المملكة على بيان سلامانكا وإطار العمل بشأن تعليم ذوي الإعاقة، وعلى الرغم أيضاً من إجراء العديد من البحوث العلمية حول هذا النوع من التعليم، ومع اختلاف وجهات النظر حوله، فقد أدى إلى تحدي تطوير التعليم الشامل منذ بدايته (Madhesh, 2023). فالتعليم الشامل وسبل تحقيقه لا تزال قيد المناقشة، فهذا النوع من التعليم يواجه قدرًا كبيراً من عدم اليقين في السياق السعودي على المستويين النظري والعملي، ففي الواقع يتم تصنيف العديد من ممارسات الإقصاء في التعليم السعودي على أنها شاملة (Gibbs & Bozaid, 2022). فالعديد من المدارس لازالت تقتصر على وضع الطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم الشامل مكانياً دون التخطيط الجيد لهذا النوع من التعليم، والعديد من هؤلاء الطلبة لا يزالون يلتحقون في فصول خاصة داخل تلك المدارس، مع تلقيهم بعض الأنشطة اللامنهجية مع أقرانهم خارج الفصول، كما أن لوائح برامج ومعاهد التربية الخاصة في المملكة العربية السعودية لم تتبنى مفهوم التعليم الشامل (Alharbi & Madhesh, 2022).

علاوة على ما سبق، فإن الصورة المستقبلية للتعليم الشامل لا زالت غير واضحة المعالم، فهناك القليل من البيانات الرسمية والبحثية الموثوقة حول مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، ولا زالت الرؤية غير واضحة حول مبادرات وزارة التعليم وإدارة التربية الخاصة حول تفعيل هذا النوع من التعليم بمفهومه الدقيق، وقد كان هناك نقاش عام حول كيفية تطبيق التعليم الشامل، وجعله قيد الممارسة، وما إذا كان يعمل بالفعل على قدم المساواة لجميع الطلاب الذين يحتاجون إلى الدعم (الشعيل، 2022).



الدراسات السابقة:

إن دراسة قضايا التعليم الشامل ومستقبله نادراً جداً، ولكن بذلت بعض المحاولات من قبل بعض الباحثين لدراسة وفهم واقع التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة كما هو، فمثلاً، حاولت الشهراني (2023) التعرف على واقع ثقافة التعليم الشامل في مدارس البنات من وجهة نظر المعلمات في المملكة العربية السعودية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت عينتها من (100) معلمة تم اختيارهن من معلمات التربية الخاصة والتربية العامة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ثقافة دامج في مدارس التعليم العام المطبق بها التعليم الشامل، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المعلمات نحو الدمج الشامل تعود لمتغير نوع التعليم، وتعزى لمعلمات التربية العامة، ولم تجد الدراسة فروقاً في هذه الثقافة تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة للمعلمات.

وفي دراسة له قام الشعيّل (2022) بتعقب التطورات الحاصلة في التعليم الشامل المقدم للطلبة ذوي الإعاقة الفكرية في المملكة العربية السعودية، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من العوامل المهمة التي تساعد على تطبيق التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة الفكرية بطريقة فعالة، وقد قسمها إلى قسمين، وهما: العوامل الداخلية كالعوامل المتعلقة بالمعلم والهيكل التنظيمي للمدرسة في تقديم الخدمات، والعوامل الخارجية كالقوانين والأنظمة والدعم المالي، وقد أوصى الباحث بضرورة إعادة هيكلة لبرامج المقدمة حاجة إلى إعادة هيكلة برامج إعداد معلمي التعليم العام، وزيادة الأبحاث التي تركز على دراسة التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة العقلية.

كما حاولت دراسة السفيناني (2021) إلى الكشف عن واقع التعليم الشامل لذوي الإعاقة بالتعليم العام في المملكة العربية السعودية والقوى والعوامل المؤثرة فيه ووضح حلول مقترحة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد طبقت في ستة مدارس ممن تقدم التعليم الشامل في منطقة الرياض، وقد توصلت النتائج إلى أن المملكة العربية السعودية قدمت الكثير للأفراد ذوي الإعاقة، وقد كفلت الحقوق لهم في العديد من الجوانب، ولكن لا زالت خبرتها قليلة في فكرة التعليم الشامل، وهناك حاجة إلى تطويره بشكل أفضل. كما أقرت المملكة العديد من القوانين التي تخدم هؤلاء الأفراد، في العديد من المجالات، ولكن لم يتم العمل على وضع قوانين خاصة تؤكد على تطبيق سياسة الدمج الشامل في المملكة، وأكدت الدراسة على وضع جملة الحلول، من أهمها وضع قانون صريح يلزم بتطبيق التعليم الشامل بجميع مناطق المملكة العربية السعودية.

وقد أجرى زابيلي، بيرولي وأندرسون (2021) Zabeli, Perolli & Anderson دراسة حاولوا من خلالها تناول مفاهيم التعليم الشامل في السياق الدولي وسياق كوسوفو، كما استكشفت الدراسة مواقف المعلمين وفهمهم للتعليم الشامل، بما في ذلك الحجج المؤيدة والمعارضة له، وتحديات التنفيذ، ووجهات النظر. تم استخدام المقابلات كأداة لجمع المعلومات من المشاركين في الدراسة. وقد استندت الدراسة إلى المنهج النوعي من خلال تحليل تجارب ستة معلمين أثناء الخدمة. تشير النتائج إلى أن المعلمين لديهم معرفة واسعة بالتعليم الشامل، ويعتقدون أن له تأثيرات إيجابية فقط على الأطفال ذوي الإعاقة. وهم يعتقدون أن الأطفال يمكنهم تحقيق المزيد من حيث التنشئة الاجتماعية ونموذج السلوكيات الجيدة من أقرانهم، ولكن النجاح في الإنجازات الأكاديمية أقل بسبب المعرفة المحدودة للمعلمين حول التخطيط الفردي والتدريس المتميز، ونقص الدعم المؤسسي والوسائل المناسبة. تقييم عمل كل معلم.

كما حاولت دراسة أستر وآخرون (2020) Aster et al. إلى تحليل المراجعات الحالية في التعليم الشامل وخاصة في المواضيع التي تمت دراستها، وما يمكن تعلمه من هذه المراجعات، والتعرف على الثغرات الموجودة في التعليم الشامل. وقد تم تحديد المراجعات المنشورة من خلال البحث المنهجي باستخدام قواعد بيانات مركز معلومات موارد التعليم (ERIC) وشبكة العلوم (WoS). وقد كشفت النتائج لـ 26 مراجعة عن خمسة مواضيع رئيسية: المواقف تجاه التعليم الشامل، والتطوير المهني للمعلمين في التعليم الشامل، وممارسات التعليم الشامل، وقد استنتجت الدراسة أن أحد عوامل نجاح التعليم الشامل هو التطوير المهني للمعلمين فيما يتعلق بممارسات التعليم المبينة على الأدلة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تجارب مدرسية ناجحة. بالإضافة إلى ذلك، تقديم تعديل اتجاهات جميع الطلاب، وقادة المدارس، بالإضافة إلى بعض الاقتراحات المتعلقة بالمشاركة الأكاديمية للطلاب في برنامج التعليم الشامل.

وقد سعت دراسة إينا (2019) Inna إلى مراجعة الأدبيات حول الوضع الحالي للتعليم الشامل في دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي السابق وتحديد الظروف اللازمة للترقي بالأنظمة التعليمية لتصبح أكثر شمولاً، كمها حاولت ؛ وضع تصور لكيفية تأثير السياقات التاريخية على المواقف والقيم المجتمعية تجاه الاختلاف



والإعاقة، واستكشاف مدى استيعاب الأبحاث المتاحة للحالة الراهنة للتعليم الشامل في أوروبا الشرقية، ووصف المعوقات التي تحول دون تنفيذ التعليم الشامل في هذه البلدان. وقد أظهرت نتائج المراجعة أن غالبية الدراسات تناولت المواقف تجاه التعليم الشامل والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، على الرغم من أن معظم المشاركين الذين شملهم الاستطلاع يقبلون مبادرات التعليم الشامل من حيث المبدأ، إلا أنهم يحدون مجموعة من المعوقات التي يجب معالجتها لضمان تنفيذها بشكل هادف في المنطقة، ومن أهمها المعوقات التنظيمية، والثقافية. من خلال مراجعة الدراسة السابقة، يُلاحظ أنها ركز على دراسة واقع التعليم الشامل، ودراسة العوامل التي تؤثر فيه، إذ أنها حاولت دراسة الواقع الحالي لهذا التعليم من خلال وجهات النظر المختلفة للمشاركين، ولم تحاول البحث في دراسة مستقبله بشكل موسع ومتعمق، والتنبؤ بالعوامل التي تواجه تطبيقه، والتعرف على الرؤى المستقبلية له، والخطط الاستراتيجية لتحقيق متطلباته، وتحديد الحلول والمقترحات لتحسين مستقبله. إن البحث الحالي يسعى إلى دراسة واستشراف مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، وتحديدًا في منطقة تبوك في شمال المملكة العربية السعودية، وخاصة أن المنطقة التي تشهد تغيرات وتطورات متسارعة، الأمر الذي يتطلب دراسة مستقبل هذا النوع من التعليم في ضوء تلك التغيرات والتحولات، وذلك من خلال تحليل جميع العوامل والمتغيرات التي تلعب دوراً في تحقيق متطلبات، وتحديد الخطط والمقترحات التطويرية لمستقبل هذا التعليم، في ضوء آراء مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال التعليم العام والتربية الخاصة خصوصاً.

الطريقة والإجراءات:

المشاركون:

تم اختيار عينة قوامها (10) من الخبراء والمختصين في مجال التعليم العام والتربية الخاصة خصوصاً، حيث تم اختيارهم من إدارة تعليم تبوك بطريقة قصدية، من ذوي العلاقة والمعرفة بنظام التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، ولديهم خبرات طويلة في الميدان، ويحملون شهادات عليا، وقد تم اختيارهم بناءً على معايير تضمنين واختيار عينة البحث، وهي: (أ) أن يكون ممن حصلوا على درجة الماجستير والدكتوراه في التعليم، وتحديدًا في التربية الخاصة. (ب) أن يكون متخصصاً في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة، (ج) أن يكون مسؤولاً في منشأة في برامج التربية الخاصة، أو مديراً في أحد برامج الإعاقة. وفيما يأتي وصف للخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث:

المشارك	الجنس	المؤهل التعليمي	الوصف الوظيفي	الخبرة في مجال التعليم الشامل
1	ذكر	ماجستير	مشرف تربية خاصة	15 سنة
2	ذكر	دكتوراه	إدارة التربية الخاصة	23 سنة
3	ذكر	ماجستير	مدير مدرسة	22 سنة
4	ذكر	ماجستير	إدارة التربية الخاصة	17 سنة
5	ذكر	ماجستير	إدارة التعليم العام	24 سنة
6	أنثى	ماجستير	مشرفة تربية خاصة	18 سنة
7	ذكر	دكتوراه	مدير مدرسة	31 سنة
8	أنثى	دكتوراه	مدير مؤسسة تربية خاصة	28 سنة
9	ذكر	ماجستير	إدارة التربية الخاصة	24 سنة
10	ذكر	ماجستير	مشرف تربية خاصة	14 سنة

أداة البحث:

استخدم الباحث المقابلات شبه المنظمة؛ لجمع البيانات في هذه الدراسة لعدة أسباب، من أهمها: أنها توفر معرفة عميقة بالظاهرة التي سيتم التحقق فيها، وكذلك أن الأشخاص المشاركين لديهم وجهات نظر وخلفيات مختلفة؛ لذلك، فإن إجراء المقابلات يعد طريقة فعالة للغاية يمكن استخدامها لجمع الكثير من المعلومات المثيرة للاهتمام والمفيدة وذات الصلة بظاهرة البحث. كما تم استخدام طريقة السيناريوهات من خلال الحصول على



وجهات نظر شاملة ومنهجية تستند إلى رؤى من مجموعة من الخبراء والمختصين ذوي العلاقة بنظام التعليم الشامل، حيث قام الباحث بتحليل وإبراز الافتراضات التي تقوم عليها هذه الآراء من خلال كتابة وتسجيل ردود المشاركين. ولتحقيق هذا الهدف؛ طور الباحث دليل مقابلة يتضمن معلومات ديموغرافية للخبراء والمختصين تتكون من: الجنس، ونوع التعليم، ومستوى التعليم، والوظيفة. علاوة على ذلك، كانت هناك عدداً من الأسئلة المفتوحة التي طُرحت على هؤلاء الخبراء حول وجهات نظرهم المستقبلية للتعليم الشامل لذوي الإعاقة. تم إجراء المقابلات مع المشاركين من خلال الاتصال عن بعد، وقد تم إجراء جميع المقابلات مع المشاركين من قبل الباحث بشكل فردي، واستمرت ما بين 50-120 دقيقة.

تحليل البيانات

من أجل تحليل البيانات النوعية، تم استخدام حزمة برامج تحليل البيانات النوعية - الإصدار التاسع (QSR The Qualitative Data Analysis Software Package - 9th Edition (QSR NVivo-9th))، حيث تم أولاً جمع بيانات واستجابات المشاركين ومراجعتها، ثم ترميز الاستجابات كمواضيع محددة مسبقاً باستخدام العقد الحرة، وأخيراً تمت كتابة النتائج ومناقشتها.

منهج الدراسة:

تم استخدام منهجية البحث النوعي، حيث سعى الباحث من خلال هذه المنهجية الوصول إلى فهم متعمق وشامل لمستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، وفهم المتغيرات التي تلعب دوراً في تحقيق متطلبات هذا التعليم، وذلك من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة ومتعمقة مع خبراء ومختصين في إدارة التعليم وإدارة التربية الخاصة ذوي العلاقة في تطوير الخدمات التعليمية، وبرامج التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة، وذلك استخدام طريقة الدراسة المستقبلية كطريقة منهجية ومتعددة التخصصات وشاملة، لتجميع الاتجاهات وتحليلها. كما ابتغى البحث المقترح أسلوب عرض السيناريوهات لبيروت شوارتز، كطريقة مناسبة لغرض البحث؛ من أجل التنبؤ بمستقبل التعليم الشامل، وتحليل العوامل وفهم الأحداث الممكنة التي تؤثر على مستقبل هذا التعليم.

إجراءات الدراسة:

- 1- المراجعة الموسعة للأدبيات السابقة حول التعليم الشامل لطلبة ذوي الإعاقة، ومستقبل هذا التعليم في الدراسات والبحوث الأجنبية، والدراسات والبحوث العربية والمحلية وتحديدًا في المملكة العربية السعودية، وكذلك الكتب، والمقالات والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.
- 2- بناء أداة البحث من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وعرض الأداة على مجموعة من الخبراء والمختصين في مجال التعليم الشامل من داخل وخارج المملكة العربية السعودية.
- 3- حصر وتحديد عينة البحث ذوي العلاقة بموضوع البحث؛ من خلال مراجعة إدارة التعليم وإدارة التربية الخاصة في منطقة تبوك، ومن ثم إعداد خطاب تسهيل مهمة لأفراد عينة البحث والجهات المختصة.
- 5- تطبيق أداة البحث على أفراد العينة، من خلال اتباع المنهجية السابقة المعتمدة والموضحة في البحث.
- 6- عرض وتحليل بيانات أفراد عينة البحث، وكتابة النتائج.
- 7- مناقشة نتائج البحث، وعرض أهم توصياته ومقترحاته.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت هذا البحث على استشراف مستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة من خلال استخدام منهجية البحث النوعي، كما اقتصر عينة البحث على عشرة خبراء تم اختيارهم بطريقة قصدية من ذوي الخبرة من مدرّاء وصانعي قرار في مجال الإعاقة، والتعليم الشامل للأفراد ذوي الإعاقة، كما اقتصر على منطقة تبوك شمال المملكة العربية السعودية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

كشفت تحليل مقابلات المشاركين عن عدد المواضيع الرئيسية لمستقبل التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في منطقة تبوك، وذلك على النحو الآتي:

**الخطط المستقبلية:**

أشار معظم المشاركون إلى أن وزارة التعليم تسعى إلى تفعيل برامج التعليم الشامل من خلال إعادة هيكلة نظام التعليم العام والتربية الخاصة في نظام واحد يخدم جميع الطلبة بما فيهم ذوي الإعاقة. كما أكد المشاركون على أن الوزارة تسعى للتوسع في خدمة الطلبة ذوي الإعاقة وبناء آلية ونظام جديد يركز على التعليم الشامل، والتركيز على مدرسة الجميع التي لا تستثني أحد. مثلاً، ذكر المشاركون (م) أن "أن وزارة التعليم تقوم بتطوير دليل إجرائي لتفعيل نظام التعليم الشامل للطلبة ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام، وسيتم تطبيقه خلال العام الأعوام القليلة القادمة، حيث يشتمل الدليل على آليات وإجراءات منظمة من أجل حصول جميع الطلبة ذوي الإعاقة على تعليم متساوي أسوة بأقرانهم". كما أشار المشاركون (ن) إلى أن "الدليل يتضمن إجراءات حول تعديل اتجاهات الطلبة العاديين نحو الطلبة ذوي الإعاقة، وتدريب معلمي التعليم العام ومعلمي التربية الخاصة للعمل التعاوني في بيئات الدمج، وتحديد أدوارهم ومسؤولياتهم في تلك البيئات، والتدريب على طرق وممارسات التعليم الشامل الفعالة، وإدارة الفصل، وإجراءات تكييف المناهج وإدارة الفصل وغيرها". كما أضاف (خ) أن "معلمي التربية العامة ومعلمي التربية الخاصة الملحقين في المدارس العامة سيتخضعون للتدريب على هذا الدليل. كما أضاف المشاركون "هـ" أن الوزارة تسعى إلى تدريب معلمي التربية العامة ليصبحوا قادرين ومؤهلين للتعامل مع جميع الطلبة بما فيهم ذوي الإعاقة في الفصل العادي، وتطوير مهاراتهم في التدريس، وتكييف المناهج، وإدارة الفصل وغيرها".

إعداد المعلمين:

عبر نصف المشاركون أن وزارة التعليم وبالتنسيق مع إدارة التعليم العام وإدارة التربية الخاصة تقوم بإعادة هيكلة في برامج إعداد معلمي التربية الخاصة في برامج أثناء الخدمة. ذكرت المشاركة (ب) أن "وزارة التعليم تسعى إلى إعادة هيكلة برامج إعداد المعلمين في برامج ما قبل الخدمة بالتنسيق مع الجامعات، من خلال تأهيل معلمين قادرين على التعامل مع الطلبة العاديين والطلبة ذوي الإعاقة على حد سواء، وامتلاك مهارات للتعامل مع نظام التعليم الشامل أو ما يسمى مدرسة الجميع". كما أضاف المشاركة (ع) "أن وزارة التعليم سعت وبالتنسيق مع الجامعات إلى إعادة النظر في برامج معلمي التربية الخاصة أثناء الخدمة، خاصة نتيجة لما حصل من تعديل وتغيير في مناهج الطلبة ذوي الإعاقة بحيث يتم تأهيل هؤلاء المعلمين إلى تطوير مهاراتهم نحو هذا التوجه. كما ذكر (م) أن "برامج إعداد معلمي التربية الخاصة تركز على اكساب الطلبة مهارات التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقات الأقل انتشاراً، وأكثر انتشاراً في بيئات الدمج الشامل".

تمكين المدارس:

أشار أكثر من ثلث المشاركين (40%) أن وزارة التعليم تعمل على تمكين المدارس العامة، بحيث يصبح لديها صلاحيات وسياسات أوسع وأشمل؛ وذلك من أجل التحول نحو بيئات التعليم الشامل التي تركز على دمج الطلبة ووضعهم في المدرسة العامة والصف العادي. فكما ذكرت "ف" أن "هناك توجه نحو تمكين المدارس وتمكين مدرائها، بحيث يكون لديهم صلاحيات أوسع من حيث إدارة المدارس، والتعامل مع فئات أخرى من المعلمين والجهات المختلفة، والطلبة بمختلف فئاتهم، كذلك سيتم التركيز على إعادة التأهيل الإداري لهم، وكذلك تدريب المعلمين وتأهيلهم، وإدارة المباني والتجهيزات البيئية وغيرها. كما أوضح المشاركون (ن) أن "الوزارة تسعى إلى نقل صلاحيات المدارس بحيث تكون صلاحيات فاعلة وشاملة، وتكون المدرسة لها صلاحيات شاملة وتركز على التعامل مع جميع الطلبة دون استثناء". كما بين المشاركون (م) أن "المدارس ستخضع لمعايير تقييم من خلال التنسيق مع هيئة التقويم والتدريب، بحيث تركز هذه المعايير على جميع الفئات من الطلبة وتقييم ممارسات تعليم أوسع لجميع الطلبة، بحيث يصبح التقييم على مهام وصلاحيات أوسع وأشمل، وهناك أربعة معايير رئيسة وثلاثة مؤشرات لقياس جودة أداء المدارس، حيث تركز هذه المعايير على نواتج التعلم، وآلية المدارس والقيادة المدرسية، والتطوير المهني، وجودة عمل المدرسة وغيرها، وسيتم تطبيق وتقييم أداء المدارس إلى فئات مختلفة وهي: تهيئة وهي أقل من 50 درجة، وانطلاق وهي من 50-75، وتقدم من 75-90، وتميز وهي أكثر من 90 درجة.

الفئات المخدومة:

أشار 70% من المشاركين (ن=7) أن هناك فئتين من الطلبة ذوي الإعاقة يتلقون خدماتهم في مدارس الدمج وهي فئة الإعاقات البسيطة، وفئة الإعاقات الشديدة، ذكر (م) أن "الفئة الأولى على الطلبة ذوي صعوبات التعلم، وفرط الحركة، وبطيء التعلم، وهؤلاء يتم دمجهم في الفصل العادي كتعليم شامل، حيث يتلقون تعليماً متشابه مع



أقرانهم العاديين في الفصل العادي في أغلب اليوم، وقد يتلقى البعض البعض الوقت في برامج تقوية في غرفة المصادر؛ من أجل مساعدتهم على التعلم على بعض الصعوبات التي قد تواجههم في المجالات التعليمية والسلوكية. أما الفئة الثانية فهي تشتمل على الطلبة ذوي الإعاقات الفكرية، واضطراب طيف التوحد، وتعدد الإعاقات، والإعاقات السمعية والبصرية، حيث يتلقى هؤلاء تعليمهم في فصل خاص معظم الوقت، ثم يتم دمجهم مع أقرانهم في الأنشطة والمناهج اللاصفية في بعض الوقت". كما أكدت المشاركة (ب) أن "فئة ضعاف السمع وضعاف البصر تم دمجهم مؤخراً في التعليم الشامل، وأصبح التركيز على دمجهم بشكل كامل في الفصل العادي، بحيث يتم تعليمهم من قبل المعلم العام، وبشكل كامل في جميع أنشطة المنهاج، ويتم تزويدهم بالمعينات والأجهزة السمعية والبصرية اللازمة".

المناهج:

أشار (4) من المشاركين ان سياسة التعليم الحالية والمستقبلية تفرض تعديلات في مناهج الطلبة ذوي الإعاقة تقدم لهم في بيئات خاصة بشكل كبير، بما يتوافق مع التوجهات وبيئات التعليم الشامل. فمثلاً ذكر (د) ان "الطلبة ضعاف السمع والبصر كانوا في السنوات الماضية يتلقون مناهج خاصة لهم، مع التركيز على توفير التكييفات والتعديلات المناسبة لهم، كما أشار إلى أن وزارة التعليم سعت إلى التركيز على تزويد هذه الفئة بالمنهاج العام أسوة بأقرانهم العاديين والتركيز بشكل أكبر على دمجهم بالفصل العادي طوال الوقت مع توفير التكييفات والمقاييس السمعية والبصرية المناسبة". كما أضاف (خ) أن "ستكون هناك تغييرات في مناهج فئات التربية الخاصة المختلفة غير ضعيفي السمع والبصر، حيث ذكر أن مناهجهم في الوقت الحالي تركز على مهارات خاصة في عدد من المجالات الخاصة والمنفصلة عن المنهاج العام، ولكن المناهج الجديدة ستكون أكثر شمولية، بحيث ستركز بشكل أوسع على المنهاج العام، كما انها ستتكيف وتتواءم بناء على خصائصهم المختلفة، بحيث أن الطالب ذوي الإعاقة يستفيد من المناهج العام اكبر قدر ممكن أسوة بأقرانهم العاديين". كما أضاف (م) أن "الدليل الاجرائي للتعليم الشامل الذي طورته وزارة التعليم يركز على مناهج شاملة للطلبة ذوي الإعاقة تركز على مهارات أكثر شمولية".

التقييم والتشخيص:

أكد نصف المشاركون (ن=5) ان الوزارة تسعى إلى تطبيق إجراءات تقييم وتشخيص تتوافق مع توصيات التعليم الشامل. ذكرت (ب) أن "وزارة التعليم تقدم خدمات التقييم والتشخيص من خلال مركز خدمات التربية الخاصة، ومن خلال وجود فريق متعدد التخصصات لإجراءات التقييم الشامل للطلاب في جميع المجالات، وهذا المركز تابع لإدارة التعليم وموجود في تبوك في كل منطقة، ولكن هناك تفاوت بين المناطق في توفر العدد الكافي من الاختصاصيين". كما أوضح المشاركون (خ) أن "إدارة التعليم تقوم بإجراءات إدارية وتنظيمية وتطبق ممارسات التقييم والتشخيص المناسب في بيئات التعليم الشامل، فعلى سبيل المثال، فإن المدارس تطبق استراتيجية الاستجابة للتدخل كأحد استراتيجيات التعليم الشامل المطبقة عالمياً وعلى مستوى واسع، فمثلاً إذا شك المعلم العام بمستوى قدرات الطالب، فإنه يحيله إلى الموجه الطلابي، ويقوم الموجه بدراسة حالة الطالب، ووضع خطة له بالتنسيق مع معلم التربية الخاصة، كما يوضع خطة قابلة للتطبيق مع المعلم العام". كما ذكر المشاركون (س) أن "وزارة التعليم قامت بتوسيع مسؤوليات الاختصاصي النفسي، وقامت بتغيير مسماه الوظيفي إلى معلم التدريبات السلوكية، حتى تصبح ادائه أكثر شمولية مع الطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم الشامل".

تحديات التعليم الشامل:

صرح العديد من المشاركين ان هناك عدد من التحديات التي تواجه تنفيذ التعليم الشامل، والتي قد تعرقل خططته المستقبلية، فكما وضع (م) أن "الإمكانيات المادية والبشرية من أكثر المعوقات في تنفيذ التعليم الشامل، حيث أن عملية تدريب المعلمين وتوفير الإمكانيات والتعديلات والأجهزة تتطلب تكاليف مالية عالية، كما انها تتطلب إمكانيات بشرية ومشاركة كافة العاملين من معلمين في التربية الخاصة واختصاصيين آخرين". كما بين المشاركون (ن) أن "اتجاهات الطلبة العاديين واتجاهات أسرهم واتجاهات المعلمين غير الإيجابية نحو الطلبة ذوي الإعاقة تشكل أهم التحديات الكبيرة لتنفيذ التعليم الشامل بشكل ناجح، حيث أن بعض الأسر قد لا تقبل فكرة وضع أطفال لديهم إعاقات شديدة مع أطفالهم في الفصل العام". من جانبه ذكر المشاركون (ع) أن "التعليم الشامل سيغير في أدوار المعلمين العاديين، وبالتالي هناك أدوار إضافية ومهام إضافية تقع على عاتقهم، وبالتالي فلن يقبل هؤلاء المعلمون لتغيير أدوارهم وإضافة مسؤوليات أخرى لهم". كما اضافت المشاركة (ف) أن "من أكثر التحديات المهمة هو نقص الاختصاصيين وفريق متعدد التخصصات لتقييم الخدمات الداعمة والمساعدة للطلبة ذوي الإعاقة



في بيئات التعليم الشامل، كخدمات النطق واللغة، والعلاج الوظيفي والعلاج الطبيعي وغيرها". كما أشار المشاركون (خ) أن "المنهاج العام قد لا يتناسب مع جميع الطلبة، وبالتالي هذا يشكل تحدي كبير لتطبيق نظام التعليم الشامل".

المقترحات والمتطلبات للتعليم الشامل:

أشار المشاركون إلى عدد من المقترحات والمتطلبات اللازمة والضرورية لتفعيل التعليم الشامل في منطقة تبوك، ومن أبرز هذه المقترحات ما يلي:

- تهيئة جميع المدارس للتحويل نحو التعليم الشامل، بحيث تصبح هذه المدارس لديها طاقة استيعابية واسعة لشمول جميع الطلبة بما فيهم الطلبة ذوي الإعاقة.
- تعديل اتجاهات الطلبة العاديين والمعلمين والأسر نحو الطلبة ذوي الإعاقة، من خلال عقد جلسات وورش تدريبية ومحاضرات حول هذا الجانب.
- تدريب معلمي التعليم العام ومعلمي التربية الخاصة على الأدوار الجديدة للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم الشامل، ويجب التدريب على الممارسات التدريسية الفعالة، وطرق تعديل السلوك، والتعليم التعاوني، والتدريب على استراتيجيات الاستجابة للتدخل، وإدارة الفصل، وتكييف البيئة والمنهاج.
- توفير فريق متعدد التخصصات للعمل في بيئات التعليم الشامل، وسد الفجوة في النقص الحاصل في بعض الاختصاصات، كاختصاصي النطق واللغة، والعلاج الطبيعي وغيرهم.
- تخفيض أنصبة المعلمين في الحصص التدريسية، والمسؤوليات الإدارية للاستعداد الجيد لتقبل الأدوار الجديدة للعمل مع الطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم الشامل.
- توفير الإمكانيات المادية للمدارس واللازمة من أجل التوسع في تفعيل إجراءات التعليم الشامل، وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة، وتوفير المكافآت للمعلمين للعمل في تلك البيئات.

المناقشة:

أشارت تحليلات استجابات المشاركين إلى أن هناك عدداً من الموضوعات الرئيسة التي أشاروا إليها حول مستقبل التعليم الشامل في منطقة تبوك، وهذه الموضوعات كانت: الخطط المستقبلية، وإعداد المعلمين، وتمكين المدارس، والفئات المخدومة، والمناهج، والتقييم والتشخيص، وتحديات التعليم الشامل، والمقترحات والمتطلبات للتعليم الشامل. وقد بين المشاركون أن هناك دليل اجرائي تقوم الوزارة بإعداد وتطويره من أجل تنفيذ التعليم الشامل ويحتوي الدليل على جميع الإجراءات المتعلقة بتنفيذه، كما بينوا الإجراءات المتبعة في إعداد المعلمين للعمل مع الطلبة ذوي الإعاقة في تلك البيئات، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات الجديدة للمدارس، وتحديد طبيعة الإعاقات وفئاتها التي تقدم لها الخدمات في بيئات التعليم الشامل، وطبيعة تلك المناهج المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة في تلك البيئات، وآليات وإجراءات التقييم والتشخيص المتبعة، كذلك تم تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذ التعليم الشامل في منطقة تبوك، ثم وضع المشاركون التحديات والمقترحات اللازمة من أجل التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ هذا النوع من التعليم مع الطلبة ذوي الإعاقة في المنطقة.

إن التعليم الشامل يقود إلى نتائج إيجابية تعود بالفائدة على جميع الطلبة، فكما أوضح زابيلي، بيرولي وأندرسون (2021) Zabeli, Perolli & Anderson أن تنفيذ التعليم الشامل يساعد الأطفال في تحقيق المزيد من حيث التنشئة الاجتماعية ونمذجة السلوكيات الجيدة من أقرانهم، ولكن النجاح في الإنجازات الأكاديمية أقل بسبب المعرفة المحدودة للمعلمين حول التخطيط الفردي والتدريس المتميز، ونقص الدعم المؤسسي والوسائل المناسبة. إن هذا النوع من التعليم يُشكل توجهاً عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وقد ساهمت المملكة العربية السعودية بالعديد من الجهود الناجحة في تعزيز التعليم الشامل، كان أحدها جهود وزارة التعليم في تطوير الدليل الاجرائي لتنفيذ متطلبات هذا النوع من التعليم. وقد وثقت بعض الدراسات السابقة كما في نتائج دراسة الشهراني (2023) التي أشارت إلى وجود ثقافة دامية في مدارس التعليم العام المطبق بها التعليم الشامل.

ولكن وعلى الرغم من ذلك، فإن التعليم الشامل يواجه عدد من التحديات كما أشار إليها المشاركون، كالتحديات المتعلقة بالإمكانيات المادية والبشرية، والاتجاهات السلبية سواء من الطلاب العاديين أنفسهم، أم من أسرهم، أم من المعلمين، كذلك التغييرات المحتملة في أدوار المعلمين نتيجة هذا النوع من التوجه، ونقص الاختصاصيين والكوادر العاملة مع الطلبة ذوي الإعاقة في بيئات التعليم الشامل، والمشكلات المتعلقة بالمنهاج والتي لا تتناسب مع جميع الطلبة ذوي الإعاقة وخصائصهم. فكما أكدت دراسة Aster et al. (2020) بعد تحليل المراجعات



الحالية في التعليم الشامل، والتعرف على الثغرات الموجودة في التعليم الشامل، فقد بينت أن المواقف تجاه التعليم الشامل، والتطوير المهني للمعلمين في التعليم الشامل، وممارسات التعليم الشامل كانت من أبرز التحديات التي تواجه التعليم الشامل ومستقبله.

وعموماً، وعلى الرغم مما أشار إليه المشاركون حول التعليم الشامل ومستقبله، إلا أن فكرة تطبيقه بالشكل المطلوب لا زالت محدودة، ولا زال هناك عدم وجود قوانين تلزم تطبيق هذا النوع من التعليم، ولا يوجد سياسات وإجراءات مستقبلية واضحة بشكل كامل، فكما بين السفيناني (2021) أن هناك حاجة إلى تطوير التعليم الشامل في المملكة العربية السعودية بشكل أفضل، كما أنه لم يتم العمل على وضع قوانين خاصة تؤكد على تطبيق سياسة الدمج الشامل في المملكة.

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

- سن القوانين والتشريعات الخاصة بتنفيذ تطبيق التعليم الشامل في المملكة العربية السعودية وفي منطقة تبوك.
- تقديم الورش التدريبية والمحاضرات للطلبة والأسر والمعلمين حول تقبل الطلبة ذوي الإعاقة ودمجهم في بيئات التعليم الشامل.
- تطوير الأداء المهني للمعلمين العاديين ومعلمي التربية الخاصة في جميع المجالات الخاصة بتكييف المناهج وإدارة الفصل، والتعليم التعاوني من أجل تنفيذ متطلبات نجاح التعليم الشامل وتحسين مستقبله.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق أفضل مستقبل للتعليم الشامل في منطقة تبوك.
- على الدراسات المستقبلية تحديد أدوار إدارات التعليم العام والتربية الخاصة في تطوير نظام التعليم الشامل وتحديد المتطلبات اللازمة لتحقيق نجاح هذا النوع من التعليم مستقبلاً.

المراجع

1. ابن دھيش، خالد (2014). استشراف مستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية: الواقع والمستقبل. وكالة الوزارة للتخطيط والتطوير الإداري.
2. الجابري، نيفاف، وبيومي، كمال، والمحيسن، ابراهيم (2019). استشراف مستقبل التعليم بمنطقة المدينة المنورة: تطبيق السلاسل الزمنية. المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، العدد، 56، 12-151.
3. السفيناني، أبرار (2021). واقع التعليم الشامل بالمملكة العربية السعودية في ضوء القوى والعوامل المؤثرة فيه. الجلة العربية للنشر العلمي، العدد، 257، 30-277. <https://www.ajsp.net/research>
4. شركة تطوير للخدمات التعليمية (2009). الدليل التطبيقي للتعليم الشامل في المملكة العربية السعودية، مكتبة فهد الوطنية.
5. الشعيل، محمد (2022). التعليم الشامل للطلاب من ذوي الإعاقة الفكرية في المملكة العربية السعودية: وجهة نظر نقدية. مجلة العلوم التربوية بكلية التربية بالغرقة، المجلد، 5، العدد، 214، 3-236. https://msej.journals.ekb.eg/article_258257_002f7eaf9404e7d8dcdf113616ce2573.pdf
6. الشهراني، بسمة (2023). واقع ثقافة التعليم الشامل في مدارس البنات بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المعلمات. مجلة العلوم ال رتبوية والدراسات الإنسانية، العدد، 251، 28-279. <https://doi.org/10.55074/hesj.v0i28.643>
7. الغامدي، صفية (2018). استشراف مستقبل التعليم بالمملكة في ضوء رؤية 2030. الوثام. <https://www.alweeam.com.sa/y2018/521073>
8. الموسى، ناصر (2014). تجربة المملكة العربية السعودية في مجال دمج التلاميذ ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة في مدارس التعليم العام. المعرض الدولي لعام 2014. التربية الخاصة تربية مستدامة في عالم متغير كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
9. وزارة التعليم (2017). الدليل التطبيقي للتعليم الشامل بالمملكة العربية السعودية. وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية.



10. Ainscow, M., Booth, T. & Dyson A. (2006). Inclusion and the Standards Agenda: Negotiating Policy Pressures in England. *International Journal of Inclusive Education* 10 (4–5): 295–308. <http://dx.doi.org/10.1080/13603110500430633>
11. Alharbi, A., & Madhesh, A. (2022). Inclusive education and policy in Saudi Arabia. *International Journal of Education Research and Reviews*, Vol. 6 (1), pp. 946-956. <https://www.internationalscholarsjournals.com/articles/inclusive-education-and-policy-in-saudi-arabia.pdf>
12. Booth, T.(2011). The Name of the Rose: Inclusive Values Into Action in Teacher Education. *Prospects* 41: 303–318. <http://dx.doi.org/10.1007/s11125-011-9200-z>
13. Elina Nikula, Päivi Pihlaja & Petri Tapio (2021) Visions of an inclusive school – Preferred futures by special education teacher students, *International Journal of Inclusive Education*, <https://doi.org/10.1080/13603116.2021.1956603>
14. Florian, L. (1998). Inclusive Practice: What, Why and How? In *Promoting Inclusive Practice*, edited by C. Tilstone, 13–26. London: Routledge Falmer.
15. Gibbs, K., & Bozaid, A. (2022). Conceptualising inclusive education in Saudi Arabia through conversations with special education teachers. *Improving Schools*, 25(2), 101–113. <https://doi.org/10.1177/13654802211021756>
16. Madhesh, A. (2023). The concept of inclusive education from the point of view of academics specialising in special education at Saudi universities. *Humanit Soc Sci Commun* 10, 278 (2023). <http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>
17. Magnússon, G.(2019). An Amalgam of Ideals – Images of Inclusion in the Salamanca Statement. *International Journal of Inclusive Education* 23 (7–8): 677–690. <https://doi.org/10.1080/13603116.2019.1622805>
18. UNESCO (1994). *Salamanca Statement and Framework on Action for Special Needs Education*. Paris: UNESCO.
19. Inna, Stepaniuk (2019) Inclusive education in Eastern European countries: a current state and future directions, *International Journal of Inclusive Education*, 23:3, 328-352, DOI: 10.1080/13603116.2018.1430180
20. Aster Van Mieghem, Karine Verschueren, Katja Petry & Elke Struyf (2020) An analysis of research on inclusive education: a systematic search and meta review, *International Journal of Inclusive Education*, 24:6, 675-689, DOI: 10.1080/13603116.2018.1482012
21. Zabeli, Naser; Perolli Shehu, Blerta; Anderson , Jeffrey A. (2021). The understanding of inclusive education in Kosovo: legal and empirical argumentation - In: *CEPS Journal* 11,3,119-139 - URN: urn:nbn:de:0111-pedocs-234024 - DOI: 10.25656/01:23402; 10.26529/cepsj.692